

تحليل وقياس العلاقة بين التنوع و النمو الاقتصادي باستخدام منهجية ARDL
العراق حالة دراسية للمدة (1990 - 2019)

Analyzing and measuring the impact of diversification on economic growth
using ARDL methodology
Iraq case study for the period (1990-2019)

م.د. إيهاب علي داود

teacher Dr. Ihab Ali Daoud

وزارة التجارة - دائرة الرقابة التجارية
والمالية فرع كربلاء المقدسة

ihab48282@gmail.com

الملخص

يهدف البحث الى بيان أثر التنوع في النمو للاقتصاد العراقي عن طريق اختبار العلاقة في الاجل القصير والطويل بين متغيرات النمو الاقتصادي معبراً عنه بالنواتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة وبين تنوع الناتج معبراً عنه بمساهمة قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) للمدة (1990-2019). وقد أسفرت النتائج عن وجود علاقة طویل الاجل ما بين التنوع وبين النمو الاقتصادي وبمعامل تصحيح سالب قدره (-0.53) من اجل الرجوع للوضع التوازني من الاجل القصير الى الاجل الطویل، فضلاً عن إن تأثير القطاع الصناعة كان ايجابياً في النمو الاقتصادي، اما قطاع والخدمات فقد كان تأثيرهما سلبياً في الاجل الطویل وتوصل البحث لمجموعة من الاستنتاجات، أهمها هي إن قطاع الصناعة يمثل القطاع الابرز في تحقيق التنوع الاقتصادي، وضعف قطاعي الخدمات والزراعة في تحقيق التنوع الاقتصادي في الاجل الطویل، بينما أنصبت التوصيات في ايلاء قطاعي الصناعة سيما الصناعة التحويلية مكانة مهمة ورعاية أفضل للنهوض به من جديد وتطويره بالشكل الذي يحقق التنوع الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية (التنوع الاقتصادي - النمو الاقتصادي - الناتج المحلي الاجمالي - قطاع الصناعة - قطاع الزراعة - قطاع الخدمات).

Abstract

This statement is a statement of the impact of diversification on the growth of the Iraqi economy, using the methodology of self and long regression between the variables of economic growth expressed in GDP at constant prices and the diversification expressed by the contribution of the industrial and employment sectors using the methodology of self-regression. (1990-2019).

The results resulted in a long-term relationship between diversification and economic growth with a negative correction coefficient of (-0.53) in order to return to the equilibrium situation from the short term to the long term, in addition to the effect of the industrial sector was positive on economic growth. They have a negative effect in the long term.

The research reached a set of conclusions, the most important of which is that the industrial sector represents the most prominent sector in achieving economic diversification, and the weakness of the service and agricultural sectors in achieving economic diversification in the long term, while the recommendations focused on giving the industrial sectors, especially the manufacturing industry, an important position and better care for its advancement and development again. In a way that achieves economic diversification.

المقدمة

إن فكرة التنوع الاقتصادي ليست بالجديدة، إلا إنه اليوم يمثل ضرورة اقتصادية ملحة، سيما في ظل التغيرات الاقتصادية الجديدة والمتماثلة بتذبذب أسعار النفط العالمية وتخمة المعروض منه وصعود موجة الشعبوية مقابل مفهوم العالمية، فضلاً عن مانجم من خسائر اقتصادية وتوقف للعديد من الأنشطة الاقتصادية بسبب جائحة كورونا، كما ويمثل التنوع الحل الأمثل للخروج من لعنة الريعية سيما الدول التي تعتمد النفط كمورد رئيس لها في تمويل نفقاتها العامة والتي بضمنها العراق ولما للتنوع من مزايا في الحد من خطورة الأزمات الاقتصادية وتشغيل قطاعات الاقتصاد وتوفير فرص العمل .. الخ. وبما أن العراق يُعد من الدول الريعية والتي تعاني من ضعف قاعدة التنوع الاقتصادي بل وتوقف الكثير من قطاعاته الرئيسية أو تحولها الى قطاعات هامشية لاتكاد تشكل شيء من الناتج المحلي الاجمالي، فأصبح لزاماً عليه اتخاذ خطوات جادة بهذا الصدد والا فقد تكون نتائج بقاء اعتماده على النفط في المستقبل كارثية .

مشكلة البحث

تتمحور إشكالية البحث في التأثير الذي يمارسه التنوع الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي، فضلاً عن المزايا الأخرى التي يقدمها التنوع والتي من أهمها تخفيف حدة التقلبات الاقتصادية وو من ثمّ تنطلق المشكلة من تساؤل رئيس مفاده (مامدى مساهمة قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات في تحقيق النمو الاقتصادي)؟.

فرضية البحث

تنطلق الفرضية من إن هناك تأثير لقطاعات الصناعة والزراعة والخدمات في النمو الاقتصادي، اذ وُجِد أن هناك علاقة إيجابية بين كل من قطاعي الصناعة والخدمات وبين النمو الاقتصادي، وعلاقة سلبية بين قطاع الزراعة والنمو الاقتصادي.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في بيان طبيعة العلاقة بين التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في العراق عن طريق مساهمة قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات في الناتج المحلي الاجمالي.

هدف البحث

يهدف البحث الى تحقيق الأتي :

1. التأصيل النظري لمفهوم التنوع الاقتصادي.
2. توضيح العلاقة بين التنوع والنمو الاقتصادي.
3. اختبار العلاقة بين التنوع والنمو الاقتصادي.

منهجية البحث

أعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للمبحث الأول والخاص بمفهوم التنوع الاقتصادي، كما إعتمد المنهج القياسي في المبحث الثاني (الجانب التطبيقي) للبحث عن طريق الاستعانة ببرنامج (E-Views 10) للمدة (1990-2019).

المبحث الأول

إطار مفاهيمي

أولاً: مفهوم التنوع الاقتصادي

لايزال التنوع الاقتصادي يمثل تحدياً لمعظم البلدان النامية ويمكن القول أنه أكبر التحديات بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض وكذلك بالنسبة للبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة وغير الساحلية و/ أو التي يكون فيها الاعتماد الأساسي على السلع الأساسية كالنفط (World Bank Group, 2019: 135). يمكن تعريف التنوع الاقتصادي بأنه عملية تحويل الاقتصاد بعيداً عن مصدر دخل واحد إلى مصادر متعددة من مجموعة متكاملة من القطاعات والأسواق. ثم تطبيقه كاستراتيجية لتشجيع النمو الاقتصادي الإيجابي والتنمية (UNFCCC Sites and platforms , 2018). كما يعبر عنه بأنه مجموعة من السياسات الهادفة لتقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات المعرضة لتذبذب السعر والكمية (Hivdt, 2013 : 5). أي يمكن أن ينظر للتنوع الاقتصادي على أنه عملية تنموية منبثقة عن تحول هيكل عميق للاقتصاد ينجم عنها رفع وتائر النمو واستدامته وذلك عن طريق رفع القدرات الإنتاجية والتصديرية في القطاعات السلعية أو الخدمية (المعهد العربي للتخطيط، 2018: 65). أي يمكن القول إن التنوع الاقتصادي في شكله الواسع يتضمن:

1- **تنوع الناتج:** وذلك عن طريق المساهمة النسبية لجميع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، غير أن تنوع الإنتاج يفرض بالضرورة التوجه نحو الزيادة النسبية للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي بعدّها العمود الفقري لأي اقتصاد، ونقطة التكامل بين مختلف القطاعات الأخرى. ونميز في هذا الصدد بين صنفين من تنوع الإنتاج. هما التنوع الأفقي والذي يقصد به خلق منافع وفرص جديدة للسلع المنتجة في ذات القطاع، وهو ما يحمله دلالة الزيادة الكمية في السلع والمنتجات. والتنوع العمودي وهو ما يتطلب إضافة مراحل إنتاجية جديدة لما هو موجود.

2- **تنوع الصادرات:** هي تلك الاستراتيجية الهادفة لزيادة وتطوير الصادرات عن طريق تقديم حوافز مادية وعينية للمستثمرين، لزيادة القدرة التنافسية للسلع المحلية في الأسواق الخارجية (زغاشو ودهان، 2017: 74).

ومن ناحية أخرى يمكن رؤية مفهوم التنوع الاقتصادي على مستويين من التحليل: مستوى الشركة الواحدة والمستوى الإجمالي. على مستوى الشركة الواحدة، يهدف التنوع إلى إدخال منتجات جديدة والوصول إلى أسواق جديدة من قبل شركة، من ناحية أخرى، على المستوى الكلي يشير التنوع إلى التكوين القطاعي للاقتصاد (قطاعات جديدة / مختلفة) (PADIMA, 2012: 8).

ثانياً: مبررات التنوع الاقتصادي

يطرح الكثيرون تساؤلاً مهماً يتمحور حول لماذا قد ترغب البلدان التي لديها احتياطات غنية من النفط أو الماس أو النحاس في التنوع في المقام الأول؟ هل هذا منطقي بالنظر إلى ميزتها النسبية الخاصة؟ (Gelb, 2010: 4). وتتمثل الأجابة على هذه التساؤلات هو في الآتي:

1- إنَّ الحجة الأكثر وضوحاً لمبررات التنوع هي إنَّ الاقتصادات المتنوعة أقل عرضة للصدمات الاقتصادية من الاقتصادات المتخصصة (4: UNIDO, 2012). وهذا يظهر عن طريق تقليص المخاطر الناجمة عن انخفاض الصادرات، سيما تلك الدول ذات النزعة الريعية والتي تعتمد على تصدير منتج أو عدد محدود من المنتجات (سيما السلع الأولية كالنفط) والذي قد يتعرض لانخفاض الاسعار (انهيار اسعار النفط عام 2014 ولأن) ما يدل على انخفاض عوائد الصادرات من النقد الاجنبي بشكل كبير، مما يؤدي الى تقليص قدرات البلد في تغطية الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية، وفي المقابل فإن التنوع سوف يقودنا الى توسيع قاعدة السلع المصدرة، ما يساهم في تقليص الخسائر الناجمة عن تذبذب أسعار السلع المصدرة (بوخرنه وآخرون، 2018: 34).

2- إنَّ ارتفاع الأسعار في بلد ما يجعل منتجات ذلك البلد أقل قدرة على المنافسة في السوق الدولية حيث يمكن بسهولة استبدال منتجاتها بمنتجات منافسيها، تعمل هذه الآلية بشكل أساسي بسبب مرونة الدخل المنخفضة للطلب الدولي على المنتجات الأولية، وبهذا يزداد الطلب على السلع المصنعة بوتيرة أسرع من الطلب على المنتجات الأولية، مما يجعل شروط التبادل التجاري لمصدري السلع الأولية تضعف على المدى الطويل، و من ثمَّ أصبح "التنوع" هدفاً مشتركاً للسياسات الاقتصادية في البلدان الأقل نمواً (5: Lugeiyamu, 2016).

3- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الانتاجية، إذ يسهم التنوع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الانتاج (Externalities).

4- زيادة القيمة المضافة عن طريق تعزيز التنوع الرأسي للروابط الامامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنوع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثمَّ إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الانتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحلياً (الخطيب، 2014: 8).

1- وكخلاصة لما ذكر أنفاً، يمكن القول بأن التنوع يساعد على إدارة التقلبات ويوفر مساراً أكثر استقراراً للنمو والتنمية، إذ يكتسب التنوع الناجح أهمية كبيرة اليوم في أعقاب تباطؤ النمو العالمي في العديد من البلدان النامية لزيادة عدد ونوعية الوظائف (World Bank:139). فمن أهم مزايا الاقتصاد المتنوع أنه مرن وغير ثابت، إذ لا ترتبط الصحة الاقتصادية للمجتمع بصناعة أو قطاع سوق واحد. فضلاً عن أن للاقتصاد المتنوع فائدة أخرى تأتي في شكل ابتكار، إذ لاتقوم الشركات بإطعام بعضها البعض لتحقيق مكاسب مالية فقط، بل إنها تغذي بعضها البعض في شكل أفكار جديدة وتوليد منتجات جديدة (Hales, 2016).

ثالثاً: محددات التنوع الاقتصادي

من أجل نجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي فثمة هناك محددات تمثل القاعدة الأساس لأهم المتطلبات الواجب توفرها لنجاح هذه الاستراتيجية وهي:

1- مستوى التنمية : إذ يعدُّ عامل مهم من محددات التنوع في الأدبيات الاقتصادية، ويتمثل عادة بالنتائج المحلي الإجمالي للفرد في بلد ما، إذ تتخفف المخاطر المحتملة للتنوع مع زيادة الدخل وزيادة التنوع مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد وُجد إن نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي على التنوع في البلدان ذات الدخل المنخفض، بينما يؤدي ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة أخرى في الدخل إلى تركيز أعلى للتنوع سيما في الصادرات (8-9: Lugeiyamu).

2- الحوكمة الرشيدة : إنَّ الحوكمة الرشيدة هي شرط مسبق لبناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي، إذ تنطوي على تصميم وتنفيذ سياسات لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من أنها يمكن أن تكون في بيئة تسمح لها بالازدهار والمساهمة أكثر في الاقتصاد المحلي اما على الصعيد الإقليمي فيجب توفر تنسيق كفوء بين صناع القرار والجهات المعنية المختلفة في البيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية، إذ تساعد الحوكمة الرشيدة على وضع إطار إداري يدعم التنوع الإقتصادي واطار تنظيمي يدعم الحكومة في تعزيز النشاط الإقتصادي و ضمان مناخ عمل صحي ، كما أنها تساعد على زيادة دور التدخل الحكومي في الإستجابة للتطورات الإقتصادية والتي قد توفر فرصاً لزيادة التنوع الإقتصادي (ثابت، جاسم : 8).

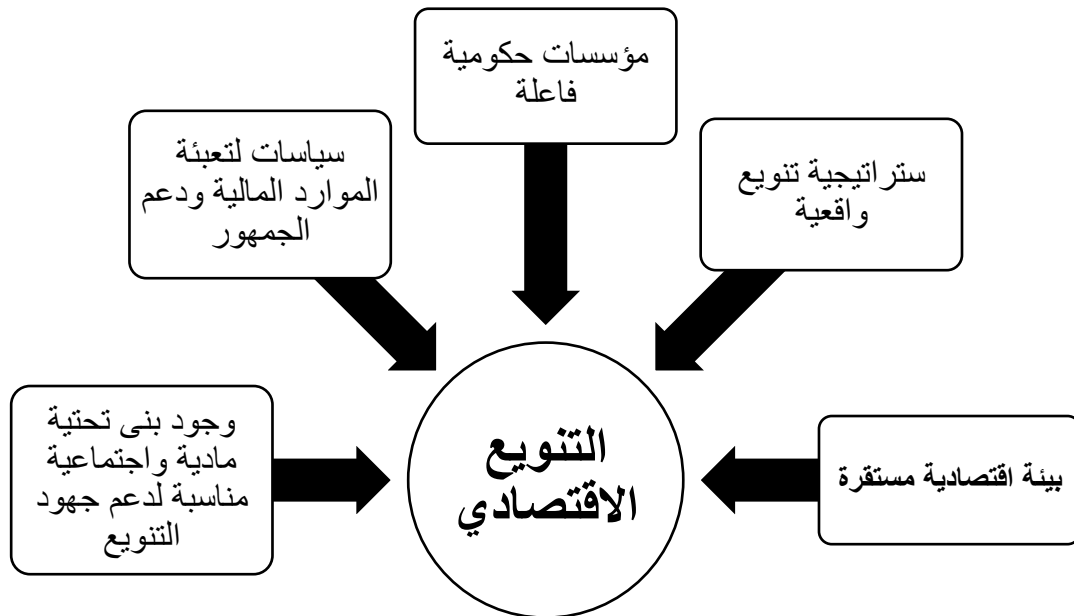
3- جودة المؤسسات والبنية التحتية : إذ تُعدُّ أمراً بالغ الأهمية في عملية التنوع الاقتصادي، كما تُعدُّ حرية التجارة والاستثمار مهمة لتنوع الصادرات، إذ إنَّ جذب الاستثمار المباشر الأجنبي المباشر في القطاعات غير الاستخراجية وتعزيز إمكانات التصدير مهم لتسريع عملية التنوع الاقتصادي (7: Esanov).

4- القطاع الخاص : للقطاع الخاص تأثيراً مهماً في نمو التنوع عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية الداعمة كالاستثمار في البحث والتطوير في الأنشطة الجديدة، كونه يهتم دائماً بما يحدث في القطاعات الجديدة ويجلب الابتكار للاقتصاد.

1- أما على الصعيد السياسي فأن أهم محدد لنجاح التنوع الاقتصادي هو ضرورة أن يكون هناك التزام سياسي داخل الحكومة ودعم المجتمعي نحو أهداف التنمية الاقتصادية من أجل الحد من الفقر وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، مع أهمية وجود إدارة قوية وقادرة تقنياً لإدارة عملية التنوع، فضلاً عن وجود أصحاب المصلحة المؤثرين ذوي المصالح في القطاعات غير المعدنية للتصدير، للتعويض جزئياً عن التأثير السياسي للقطاع المهيمن (139: World Bank).

ومن أجل إعطاء صورة أبسط وأوضح لمحددات ومتطلبات التنوع الاقتصادي، نورد الشكل الآتي:

شكل (1) محددات التنوع الاقتصادي



من عمل الباحث بالاعتماد على :

- Akram Esanov, Diversification in Resource-Dependent Countries: Its Dynamics and Policy Issues, Revenue Watch Institute, p8.

رابعاً : مؤشرات وطرق قياس التنوع الاقتصادي

يوجد العديد من المؤشرات التي يمكن عن طريق الاستدلال على مدى التنوع الاقتصادي المتحقق في بلد، وهذه المؤشرات هي كالاتي (محمد، خضير، 2016: 102) (أحمد ، أحمد، 2018: 23) (Hamidato, 2017: 77) :

1- معدل ودرجة تغير الهيكل الاقتصادي: ويستدل عليه عن طريق النسب المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي فضلاً عن نمو أو انخفاض اسهام هذه القطاعات مع الزمن، أو عن طريق قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الاجمالي حسب كل قطاع.

2- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم إنَّ التنوع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن. وتشير وكالة الطاقة الاميركية الى صيغة حسابية مفادها إن مقابل كل 10 دولارات زيادة في سعر برميل النفط ينجم عنها انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تتراوح بين 0,05% و 0,1% ، وهذا ما يؤدي الى عدم استقرار الناتج المحلي.

3- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنوع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ إنَّ ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

4- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية، وبصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنوع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تتجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

5- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

6- القطاع الخاص وماله من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر مهم لأن التنوع الاقتصادي يبدئ ضمناً زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

7- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصاً على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

أما طرق قياس التنوع الاقتصادي فيجري عن طريق مؤشرات احصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهري التنوع كمتعدد الاختلاف، أو على قياس خاصية التركيز كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع كمؤشر هيرفندال هيرشمان، والذي يختصر بالشكل (HHI) أو (NHI) ويعد الأكثر شيوعاً (قروف، 2016: 640). ويعتمد هذا المؤشر على قياس وتركيب ونسبة المتغير ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنوع في ظاهرة ما، ولإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناته ويطبق بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي ويأخذ الصيغة الآتية:

$$NHI = \frac{\sqrt{\sum_i^N \frac{x_i}{X}} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث إنَّ X_i : تمثل قيمة مساهمة القطاع

X : الناتج المحلي الاجمالي

N : عدد القطاعات

ومن ثمَّ ، فإن X_i / X هي حصة القيمة المضافة للقطاع من إجمالي القيمة المضافة للبلد لجميع القطاعات، N هو العدد الإجمالي للقطاعات الاقتصادية، وتتراوح قيمة المؤشر بين صفر وواحد. مع اقتراب قيمة المؤشر من واحد، يصبح اقتصاد الدولة أقل تنوعاً (Guendouz, Ouassaf) 2020.

خامساً : العلاقة بين التنوع الاقتصادي والنمو

لسنوات ناقش الاقتصاديون دور التخصص الاقتصادي والتنوع في النمو الاقتصادي، بدءاً من نظرية الميزة النسبية في أوائل القرن التاسع عشر، جرى طرح القضية حول فوائد التخصص، ومن ناحية أخرى، قيل إن تنوع الإنتاج والصادرات يمكن أن يجعل البلد أقل عرضة للصدمات الاقتصادية السلبية، و من ثمَّ يواجه صناعات السياسات، ولاسيما في البلدان منخفضة الدخل نظريات متناقضة حول أفضل طريق للنمو الاقتصادي (Kaulich, 2012: 1). وكان هناك اتجاهان لتفسير هذه العلاقة، تمثل الاتجاه الأول في نظرية المزايا النسبية لريكاردو، والتي تؤكد إنَّ التخصص - انخفاض التنوع الاقتصادي - عاملاً محفزاً لزيادة النمو الاقتصادي، بحجة أن المزايا النسبية الناتجة عن التخصص في الإنتاج عامة والتصدير خاصة، تعطي إيجابيات قوية للتخصص؛ وعلى النقيض من حجة الاقتصادي ديفيد ريكاردو، يرى الاتجاه الثاني أن لانخفاض درجة التنوع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي، فالتخصص قد لا يحفز النمو الاقتصادي في بعض الاقتصادات - اقتصادات الدول النامية - كون هذه الاقتصادات تعتمد على المواد الأولية الاستخراجية بصورة كبيرة في صادراتها مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية (الخطيب 2، 2011: 207).

كذلك قدم كل من (راؤول بريبيش وهانس سينجر)* حجة نظرية للعلاقة بين التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الخمسينيات، ركزت الفكرة بشكل أساسي على إعاقة النمو عن طريق تصدير السلع الأولية، وكانت حجة Prebisch و Singer هي إنَّ التركيز القوي لصادرات البلدان النامية على السلع الأولية يعيق النمو ويقلل من شروط التبادل التجاري ويصعد من عدم استقرار الدخل، يُعرف هذا الافتراض النظري باسم "فرضية Prebisch - Singer". ولمنع عدم استقرار الدخل، يحتاج البلد إلى تنوع اقتصاده سيما صادراته، إذ تحتاج البلدان النامية إلى التنافس في السوق الدولية مع البلدان الأخرى التي تصدر سلعاً مماثلة (Lugeiyamu :5).

* راؤول بريبيش (1901- 1986) خبير اقتصادي أرجنتيني عُرف بإسهاماته في الاقتصاد البنوي مثل فرضية بريبيش - سنجر ، والتي شكلت أساس نظرية التبعية الاقتصادية. أصبح المدير التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (ECLA) أو CEPAL في 1950. في عام 1950، من مؤلفات المهمة الدراسة المؤثرة للغاية "التنمية الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومشكلاتها الرئيسية".

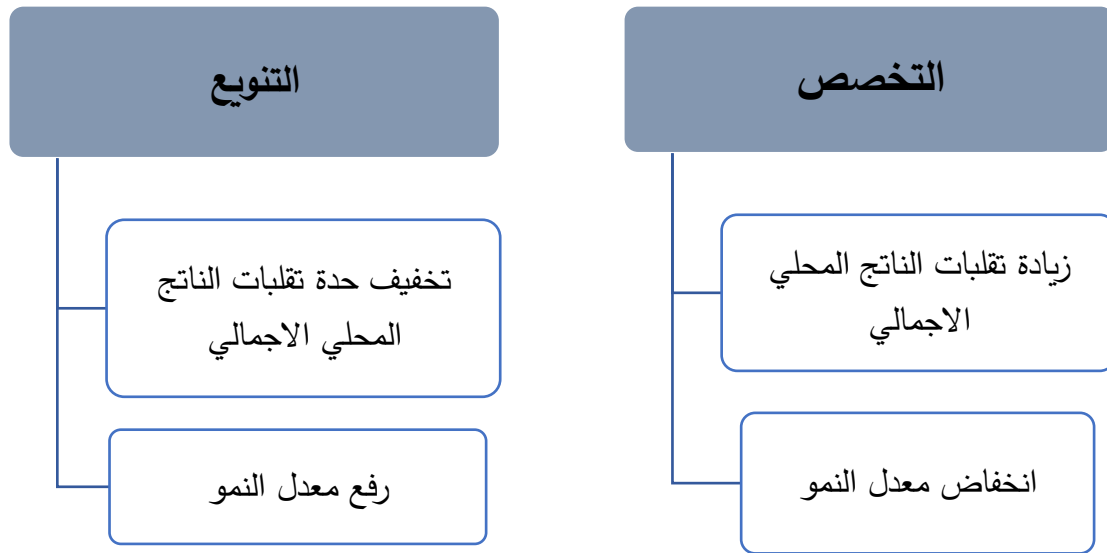
هانز ولفجانج سينجر (1910 - 2006) خبير اقتصادي في التنمية ألماني المولد اشتهر بأطروحة سينجر - بريبيش، التي تنص على أن شروط التجارة تتحرك ضد منتجي المنتجات الأولية.

اذ يمكن أن يؤدي التنوع العمودي للصادرات ، وفقاً لأطروحة بريبيش - سنجر إلى خفض معدلات التبادل التجاري المتدنية للبلدان المعتمدة على السلع الأساسية، وعدم استقرار الصادرات يُعد سبباً إضافياً لأهمية تنوع الصادرات، وهو ما يماثل تأثير

المحفظة في التمويل، وغالباً ما تخضع المنتجات السلعية لأسعار سوق متقلبة للغاية بحيث قد تعاني البلدان التي تعتمد على هذه السلع من عدم استقرار الصادرات، وهذا يمكن أن يثبط الاستثمارات الضرورية في الاقتصاد من قبل الشركات التي تتجنب المخاطرة، ويزيد من عدم اليقين على مستوى الاقتصاد الكلي ويضر بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل، لذلك يمكن أن يساعد التنوع الاقتصادي على استقرار عائدات الصادرات على المدى الطويل (Hesse, 2008:12).

كما إن تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي يؤدي لضعف التنوع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي (Volatility)، وقد أثبتت بعض الدراسات أن لتقلب الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار مستوياته علاقة عكسية بمعدل النمو الاقتصادي، و من ثمّ يمكن الاستنتاج بأن تقليل التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي الناجم من زيادة درجة التنوع الاقتصادي ستؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، وترى العديد من الدراسات التي تناولت تقلب معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن، وعدم تمكن العديد من الدول الفقيرة للوصول إلى نمو اقتصادي مستدام، إنّ هناك ثلاثة أسباب رئيسة كامنة وراء ذلك ترتبط جميعها بضعف التنوع الاقتصادي، الأول هو تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات؛ والثاني تعرض الدول الفقيرة بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية والثالث ارتفاع حدة التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة، و من ثمّ فإن ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن (ممدوح عوض الخطيب:7-8). ويمكن توضيح ذلك بشكل مبسط عن طريق الشكل (2).

شكل (2) علاقة التنوع الاقتصادي بالنمو



الشكل من عمل الباحث

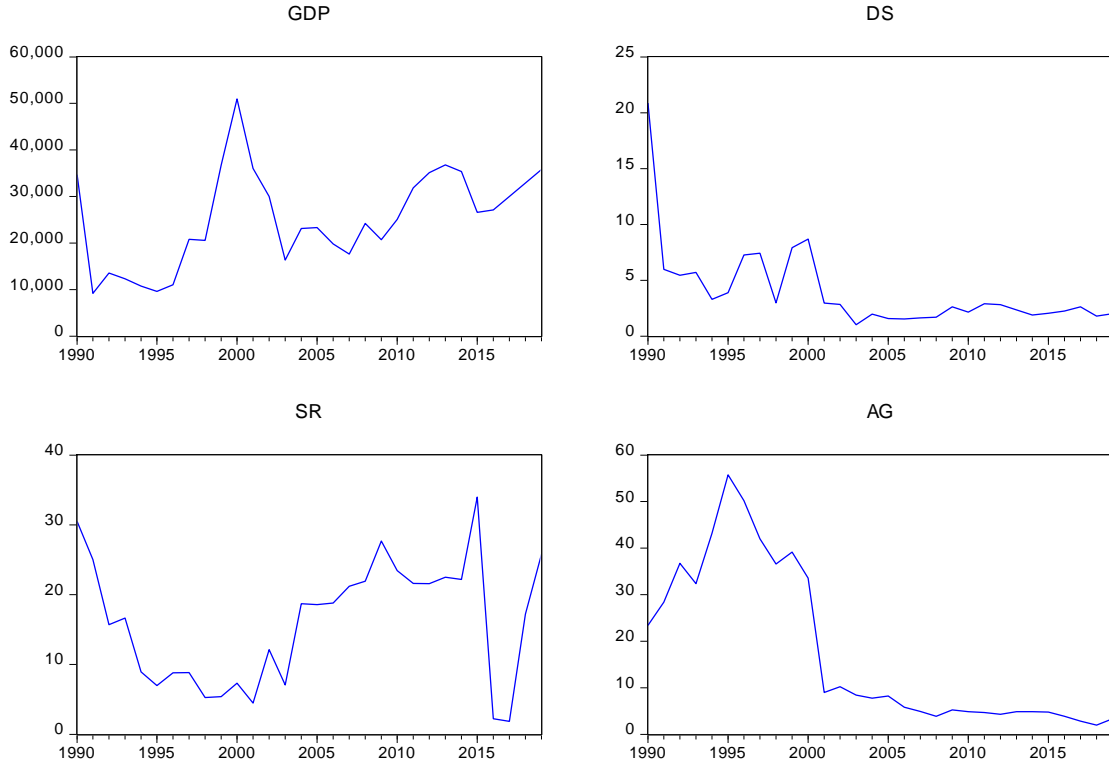
المبحث الثاني

الجانب التطبيقي

أولاً : واقع مؤشرات البحث

قبل البدء في اختبار النموذج القياسي، يقتضي الحال تقديم نبذة عن مسار وتطور متغيرات البحث خلال مدة البحث، والشكل (2) يوضح مسار وتطور المتغيرات الاقتصادية خلال المدة (1990-2019). فبالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي (GDP) بالاسعار الثابتة، فإنه شهد تطوراً ملحوظاً خلال مدة البحث الا أنه شهد انعطافاً قوياً خلال المدة 2014 بسبب احتلال تنظيم داعش الارهابي لمناطق واسعة من البلد وهو ما انعكس على ارتفاع تكاليف الانفاق الحربي من أجل تحرير هذه المناطق، رافق ذلك انهيار أسعار النفط العالمية وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي بصورة عامة سيما العراق الذي يعتمد بشكل كبير على النفط في تمويل نفقاته العامة، اذ وصل سعر البرميل الى 30 دولار للبرميل الواحد في 2014، اما بخصوص مساهمة قطاع الصناعة (DS)، فشهد القطاع تذبذباً واضحاً خلال مدة التسعينيات وذلك يعود لظروف البلد حينها والحصار الاقتصادي المفروض عليه، الا انه شهد بعض الانفراج بعد العام 1996 بعد توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء)، الا أنه مساهمته في الناتج المحلي سرعان ماتراجعت بعد العام 2003 واستمرت على هذا الحال والتذبذب الى نهاية مدة البحث، والحال نفسه بالنسبة لقطاع الزراعة فعلى الرغم من ارتفاع مساهمته في الناتج المحلي خلال التسعينيات سيما في فترة الحصار بسبب اعتماد الحكومة الكبير على هذا القطاع في توفير السلع الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، الا مساهمته تراجعت بشكل كبير في الناتج المحلي بعد العام 2003، وذلك بسبب اهمال هذا القطاع من قبل الحكومة والاعتماد على الاستيراد من الخارج تاركَةً القطاع دون حماية تذكر فضلاً عن الكثير من العوامل السياسية والاقتصادية الأخرى، أما مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي فقد شهدت الكثير من التغيير والتطور سيما بعد العام 2003 وتوفر العديد من الخدمات التي كانت معدومة في زمن النظام السابق كخدمات الانترنت والهاتف النقال والسفر والصحة... الخ. الا إنَّ عدم الاستقرار يبدو كأنها حالة ملازمة لقطاعات الاقتصاد بما فيها قطاع الخدمات الذي لم يسلم كذلك من التذبذب وكما هو واضح في الشكل (3)*.

شكل (3) مسار متغيرات البحث للمدة (1990 – 2019)



الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 10

* وللمزيد حول تطور مؤشرات البحث ينظر ملحق 1

ثانياً: النموذج القياسي

لغرض القيام بالاختبارات القياسية فقد جرى اعتماد المتغيرات الاقتصادية التالية:

- GDP الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة.
- DS نسبة الصناعة من الناتج المحلي الاجمالي.
- AG نسبة الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي.
- SR نسبة الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي.

1- اختبار جذر الوحدة Unit Root Test : يظهر عن طريق الجدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع للمتغيرات المستخدمة في الاختبارات القياسية، ويتضح إن السلسلة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي مستقرة عند الفرق الاول سواء بوجود قاطع وبوجود قاطع واتجاه او بدون قاطع واتجاه، في حين سلسلة متغير الصناعة (DS) استقرت عند مستواها الاصلي مع وجود قاطع وبوجود قاطع واتجاه او بدون قاطع واتجاه، اما متغير الزراعة (AG) فقد استقرت السلسلة عند الفرق الاول سواء بوجود قاطع او قاطع واتجاه او بدون قاطع، واستقرت سلسلة متغير الخدمات (SR) عند مستواها الاصلي مع وجود قاطع او قاطع واتجاه.

جدول (1) نتائج اختبارات جذر الوحدة (السكون)

المتغير	المستوى بوجود قاطع	بوجود قاطع واتجاه	بدون قاطع واتجاه	الفرق الاول بوجود قاطع	بوجود قاطع واتجاه	بدون قاطع واتجاه
GDP	-2.309 0.175	-3.233 0.097	-0.792 0.363	-6.1723*** 0.000	-5.970*** 0.000	- 6.235*** 0.0000
DS	-7.730*** 0.000	-8.575*** 0.000	-1.792** 0.069			
AG	-0.842 0.791	-2.101 0.523	-1.012 0.272	-4.441*** 0.001	-4.337*** 0.001	- 4.447*** 0.000
SR	-2.998** 0.046	-3.340* 0.079	-1.418 0.142			

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج 10 E-views

* مستقرة عند مستوى 10% - ** مستقرة عند مستوى 5 و 10% - *** مستقرة عند مستوى 1 و 5 و 10%.

2- تقدير معادلة التنوع الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL

يوضح الجدول (2) نتائج اختبار نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL الخاص بمعادلة التنوع الاقتصادي، ويظهر عن طريق الجدول الاتي إن القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة للتأثيرات الحاصلة في المتغير التابع هي $R=93\%$ ، أي إن مامقاره 93% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (النمو الاقتصادي) المعبر عنه بـ (GDP)، يرجع الى المتغيرات المستقلة (DS, AG, SR)، في حين كانت قيمة (R) المصحح (85%).

جدول (2) تقدير معادلة التنوع الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL

Dependent Variable: GDP				
Method: ARDL				
Date: 04/03/21 Time: 22:42				
Sample (adjusted): 1994 2019				
Included observations: 26 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DS SR AG				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 500				
Selected Model: ARDL(1, 4, 2, 4)				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1118	1.728592	0.269231	0.465390	GDP(-1)
0.0030	3.794362	1123.519	4263.037	DS
0.0566	2.129465	1535.684	3270.186	DS(-1)
0.4326	0.814554	1323.900	1078.387	DS(-2)
0.1814	-1.426827	1128.205	-	DS(-3)
			1609.753	
0.2280	-1.276745	522.4727	-	DS(-4)
			667.0644	

0.3087	-1.067343	138.9314	-	SR
			148.2875	
0.8536	0.188907	128.4938	24.27337	SR(-1)
0.1449	-1.569293	128.4636	-	SR(-2)
			201.5971	
0.1065	1.758147	349.3543	614.2162	AG
0.0159	-2.845463	382.4962	-	AG(-1)
			1088.379	
0.5629	-0.596511	374.2338	-	AG(-2)
			223.2344	
0.4140	-0.849014	405.5594	-	AG(-3)
			344.3254	
0.1420	1.581634	247.5273	391.4977	AG(-4)
0.0610	2.086794	5510.042	11498.32	C
26465.0 3	Mean dependent var		0.937234	R-squared
9728.60 8	S.D. dependent var		0.857350	Adjusted R-squared
19.5498 1	Akaike info criterion		3674.395	S.E. of regression
20.2756 3	Schwarz criterion		1.49E+08	Sum squared resid
19.7588 2	Hannan-Quinn criter.		-	Log likelihood
			239.1475	
2.29288 0	Durbin-Watson stat		11.73248	F-statistic
			0.000116	Prob(F-statistic)

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 10

كما يظهر من الجدول إن قيمة (F) المحتسبة هي (11.732) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية، ما يدل على معنوية النموذج المقدر، ويبين الجدول أيضاً إن هناك فترتي إبطاء للناتج المحلي الاجمالي، وفترة ابطاء واحدة لنسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي أي إن فترة الابطاء المثلى هي (1,4,2,4) بحسب معيار (Akaike).

3- اختبار الحدود (Bond Test)

الجدول (4) يوضح نتائج اختبار الحدود او ما يعرف بالتكامل المشترك لنموذج التتبع الاقتصادي، اذ وكما يبدو من الجدول ان قيمة (F) المحتسبة هي (3.25) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية العظمى والبالغة (3.2) عند مستوى معنوية 10%، ما يدل على إن المعادلة متكاملة، أي إن هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات

جدول (4) نتائج اختبار الحدود

Null Hypothesis:	No levels relationship	F-Bounds Test		
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
Asymptotic: n=1000				
3.2	2.37	10%	3.257305	F-statistic
3.67	2.79	5%	3	k
4.08	3.15	2.5%		
4.66	3.65	1%		

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 10

4- اختبار عدم تجانس التباين Heteroscedasticity Test

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار عدم تجانس التباين للنموذج المقدر، حيث يتضح ان القيمة الاحتمالية لكل من (F) و (Chi-Square) أكبر من قيمة F المحتسبة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يدل على عدم وجود مشكلة تجانس التباين للنموذج المقدر.

جدول (5) اختبار عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.9940	Prob. F(14,11)	0.230864	F-statistic
0.9688	Prob. Chi-Square(14)	5.904584	Obs*R-squared
0.9992	Prob. Chi-Square(14)	2.918798	Scaled explained SS

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 10

5- اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

يوضح الجدول (6) اختبار الارتباط التسلسلي بين البواقي، ويتضح من الجدول ان قيمة F المحتسبة غير معنوية عند مستوى 5%، وبذلك نقبل فرضية العدم في عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي.

جدول (6) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.3903	Prob. F(2,9)	1.046400	F-statistic
0.0861	Prob. Chi-Square(2)	4.905237	Obs*R-squared

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 10

6- تقدير معالم الأجل القصير ومنهجية تصحيح الخطأ في الأجل الطويل (ECM)

يبين الجدول (7) معالم الاجل القصير ومنهجية تصحيح الخطأ، وبالنسبة لمعالم الاجل القصير، يتضح أن زيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة للسنة الحالية او لسنة او سنتين او ثلاث سنوات سابقة له تأثير ايجابي في النمو الاقتصادي وبمقدار (667.06-2276.818-1198.43-4263.03) وحدة وعلى التوالي وعند مستوى معنوية 5% و 10%. وهذا مؤشر مهم على أهمية وقدرة قطاع الصناعة في تحقيق التنوع الاقتصادي للبلد بعدة محرك للتنمية والقاطرة التي تسحب معها القطاعات الاقتصادية الاخرى كافة، كما يتضح أن تأثير نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي للسنة الحالية سلبى في السنة الحالية عند مستوى معنوية 10%، وتأثير ايجابي للسنة السابقة عند مستوى معنوية 5%. في حين كان تأثير نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي للسنة الحالية ولللسنة السابقة وبمقدار (176.06-614.21) وعند مستوى معنوية 1% و 5%. في حين كان التأثير سلبى للسنوات الثلاث السابقة وعند مستوى معنوية 5%. إنَّ التذبذب الحاصل في قطاعي الخدمات والزراعة وتأثيرهما السلبى على الناتج المحلي الاجمالي وبشكل مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية انما يعود لمجموعة من الاسباب تتمثل في تراجع مساهمة هذا القطاعين في النمو الاقتصادي واعتماد الكثير من أنشطتهما على الاستيراد فعلى صعيد قطاع الخدمات نجد مثلاً ان هناك تراجع واضح في قطاع الكهرباء والتجهيز واعتماد هذا القطاع في عمله على استيراد الوقود من الخارج مع عدم استفادة القطاع من الجباية للمستهلكين بسبب عدم الدفع بحجة ارتفاع اجور الكهرباء وكذلك ضعف التجهيز اليومي منها وامكانية التهرب منها بسبب عدم وجود طرق الجباية الحديثة والتعدي على الشبكات وخطوط الامداد، هذا من جهة ومن جهة اخرى فأن تراجع قطاع الصحة والسكن وتخلف قطاع النقل سيما المحلي فضلاً عن ارتفاع تكاليفه، ساهموا في هذا التأثير السلبى فضلاً عن الكثير الانفاق الحاصل على القطاع الخدمي ذهب باتجاه قنوات غير انتاجية وليس باتجاه البنى التحتية ذات الطبيعة الانتاجية وتطويرها كإقامة المصانع والمنشآت الحيوية والستراتيجية، اما بخصوص قطاع الزراعة فالاسباب ترجع في اعتماد هذا القطاع في كثير من أنشطته وسده للحاجة المحلية على الاستيراد من الخارج وارتفاع تكاليف الانتاج فيه وكذلك ارتفاع شدة المنافسة معه ومع السلع الغذائية المستوردة وكذلك ارتفاع درجة المخاطرة فيه على مستوى الاستثمار وتفتيت الكثير من الاراضي الزراعية لصالح قطاع السكن. كما يظهر عن طريق الجدول إن معامل تصحيح الخطأ هو (-0.53)، ما يدل على أن (0.53) من اخطاء الاجل القصير يجري تصحيحها خلال سنة حتى بلوغ التوازن في الاجل الطويل وبسرعة تكيف بطيئة، كما يظهر اختبار (R) ان المتغيرات المستقلة تفسر (88%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (النمو الاقتصادي) في الاجل القصير.

جدول (7) منهجية تصحيح الخطأ في الأجل الطويل

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	6.248299	682.2715	4263.037	D(DS)
0.1578	1.515841	790.6044	1198.430	D(DS(-1))
0.0032	3.760104	605.5199	2276.818	D(DS(-2))
0.1427	1.578783	422.5180	667.0644	D(DS(-3))
0.1241	-1.664803	89.07211	-148.2875	D(SR)
0.0493	2.209199	91.25345	201.5971	D(SR(-1))
0.0069	3.318162	185.1073	614.2162	D(AG)
0.3754	0.923863	190.5716	176.0621	D(AG(-1))
0.8308	-0.218768	215.6272	-47.17228	D(AG(-2))

0.0374	-2.366106	165.4608	-391.4977	D(AG(-3))
0.0006	-4.712631	0.113442	-0.534610	CointEq(-1)*
902.0462	Mean dependent var		0.885169	R-squared
7192.532	S.D. dependent var		0.808614	Adjusted R-squared
19.24212	Akaike info criterion		3146.564	S.E. of regression
19.77439	Schwarz criterion		1.49E+08	Sum squared resid
19.39539	Hannan-Quinn criter.		-239.1475	Log likelihood
			2.292880	Durbin-Watson stat

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 10

جدول (8) نتائج معالم الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0010	4.423612	2678.663	11849.37	DS
0.2394	-1.243805	489.6772	-609.0628	SR
0.0021	-3.983144	305.3515	-1216.259	AG
0.0734	1.979252	10866.66	21507.86	C
EC = GDP - (11849.3672*DS -609.0628*SR -1216.2592*AG + 21507.8645)				

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج E-views 10

يظهر من الجدول (8) نتائج معالم الأجل الطويل، اذ يبدو أن تأثير قطاع الصناعة في النمو الاقتصادي معنوي عند مستوى 1% في الأجل الطويل، وهذا يرجع الى أن قطاع الصناعة هو الاساس في تحقيق النمو الاقتصادي بعده القطاع القائد في تحقيق التنمية الاقتصادية، اما بالنسبة لقطاع الخدمات فقد أظهر تأثيراً سلبياً في الأجل الطويل عند مستوى 5% وهذا يرجع الى استمرار الاسباب أنفة الذكر في الأجل القصير في ظل بيئة من الفساد المستشري وعدم وجود سياسات تنموية على مستوى هذا القطاع بل وتراجع الانفاق على هذا القطاع في السنوات السابقة نتيجة لدمار جزء كبير من البنى التحتية والارتكازية نتيجة الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي ودمار العديد من المدن والبنى التحتية لهذا المدن وهو ماسيلقي بظلاله السلبية في محاولة اعادة اعمار هذه المدن المدمرة في الأجل الطويل بسبب ارتفاع تكاليف اعادة الاعمار في ظل الوضع الاقتصادي العالمي المتراجع نتيجة لما يمر به العالم من اوضاع اقتصادية استثنائية كجائحة كورونا وتذبذب أسعار النفط عالمياً، وكذلك الحال في تأثير قطاع الزراعة في الأجل الطويل الذي هو الاخر سلبي وعند مستوى 1%، فمع استمرار فتح المجال امام السلع الغذائية المستوردة ومنافستها للسلع الغذائية المحلية مع عدم وجود سياسات زراعية قادرة على النهوض بواقع القطاع الزراعي والاستمرار في تقنيات الاراضي الزراعية وعدم استصلاح باقي الاراضي وتدني مناسيب المياه المخصصة للري سيما في الفترات الاخيرة واستمرار الاعتماد على النفط في تمويل الموازنة العامة والنفقات العامة. سيجعل من تأثير هذا القطاع وكذلك قطاع الخدمات

سلبى في الاجل الطويل في ظل عدم وجود سياسة اقتصادية حقيقية للتنوع والاستفادة من موارد هذا القطاعين وباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

من جملة الاستنتاجات التي توصل اليها البحث الأتي:

- 1- إن التنوع الاقتصادي بات ضرورة اقتصادية للدول النامية سيما الدول ذات الاقتصادات الريعية والتي منها العراق المعتمد على النفط في ظل الازمات والتطورات الاقتصادية العالمية.
- 2- هناك علاقة وثيقة ما بين التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي سيما المستدام منه، اذ بدون التنوع قد لا يستمر مسار النمو بشكله المضطرب والتصادي.
- 3- إن زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار وحدة واحدة لسنة سابقة له تأثير ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي، كما يتضح أن تأثير نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي للسنة الحالية ايجابي.
- 4- كما أظهرت النتائج الخاصة بالأجل الطويل، إن هناك علاقة طويلة الأجل ما بين التنوع الاقتصادي والنمو الاقتصادي وبمعامل تصحيح قدره (-0.53) من الاجل القصير الى الاجل الطويل، بمعنى ان هناك عملية تصحيح لـ (0.53) من اخطاء الاجل القصير لغرض تحقيق التوازن في الاجل الطويل.
- 5- إن تأثير قطاع الصناعة في النمو الاقتصادي معنوي في الاجل الطويل، اما قطاع الخدمات والزراعة فقد أظهرت تأثيراً سلبياً في الاجل الطويل.

ثانياً: التوصيات

هناك مجموعة من التوصيات التي يمكن اقتراحها وهي:

- 1- ضرورة أن يحظى موضوع التنوع الاقتصادي بمزيد من الاهتمام سيما في الجانب التطبيقي منه، عن طريق وضع استراتيجية وطنية في التنوع الاقتصادي للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي.
- 2- التركيز على قطاع الصناعة بعده القطاع القائد للتنمية، وكما أظهرت نتائج الاختبار القياسي تفوقه على باقي القطاعات في تحقيق التنوع الاقتصادي و من ثم تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- 3- إن تشييط دور ومساهمة القطاعات الاقتصادية كالصناعة في الناتج المحلي، يتطلب زيادة دور القطاع الخاص في عملية النمو والتنمية الاقتصادية.
- 1- الاستفادة من تجارب الدول في مجال التنوع الاقتصادي، سيما تلك التي تملك مواصفات اقتصادية مشابهة للاقتصاد العراقي مثل تجربة تشيلي وتجربة اندونيسيا.

ملحق (1) تطور مؤشرات البحث للمدة (1990 - 2019)

year	GDP الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (مليون دينار) = سنة الاساس 1988	Ds مساهمة قطاع الصناعة	Sr مساهمة قطاع الخدمات	Ag مساهمة قطاع الزراعة
1990	34693.9	20.85694	30.49002	23.39849
1991	9190.6	5.977103	25.03402	28.37235
1992	13561.3	5.453057	15.68487	36.72563
1993	12318.4	5.702045	16.64584	32.35358
1994	10725.4	3.2818	8.946508	43.19313
1995	9593.5	3.885668	6.982006	55.75546
1996	11014.6	7.255826	8.804991	50.22857
1997	20786.5	7.428998	8.840007	42.00418
1998	20550.6	2.983171	5.272314	36.60336
1999	36735.7	7.905178	5.40269	39.17619
2000	50985.4	8.690757	7.317061	33.56301
2001	36047.2	2.955123	4.460239	8.989401
2002	29998	2.844653	12.12546	10.21316
2003	16318.5	1.026588	7.06117	8.405608
2004	23127.3	1.970476	18.69168	7.762211
2005	23324.8	1.574471	18.59162	8.21124
2006	19787.4	1.54121	18.81163	5.826004
2007	17634.6	1.631062	21.19661	4.929498
2008	24199.1	1.683907	21.93122	3.84778
2009	20713.4	2.617422	27.69235	5.242493
2010	25079.3	2.139323	23.46045	4.865306
2011	31848.9	2.902258	21.61722	4.693729
2012	35128.9	2.822118	21.59064	4.276317
2013	36777	2.35084	22.51306	4.87886
2014	35350.5	1.891739	22.19063	4.8663
2015	26589	2.042104	33.98627	4.748309
2016	27116	2.252869	2.239662	3.874272
2017	30001.2	2.609176	1.845183	2.812169
2018	32886.4	1.796217	17.21674	1.95073
2019	35771.6	1.999527	25.77367	3.334401

المصدر: - صندوق النقد العربي، النشرة الاحصائية للدول العربية، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.

- الجهاز المركزي للإحصاء، مجموعات احصائية مختلفة.

المصادر باللغة العربية

1- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية (التنوع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في

الاقتصادات العربية)، الاصدار الثالث، الكويت، 2018.

2- صندوق النقد العربي، النشرة الاحصائية للدول العربية، نشرات احصائية لسنوات مختلفة.

- 3- الجهاز المركزي للإحصاء، مجموعات احصائية مختلفة.
- 4- ثابت حسان ثابت، ياسر عبدالعالي جاسم، دور التنوع الإقتصادي في الحد من أثار الأزمة المالية العالمية، قسم المحاسبة، جامعة جيهان، أربيل، العراق، بدون سنة نشر.
- 4- ضيف احمد وعزوز احمد، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، م14، ع19، 2018.
- 5- محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، ع2، الجزائر، 2016.
- 6- محمد ناجي محمد وحامد عبد الحسين خضير، تطبيق مؤشرات التنوع الاقتصادي في الاقتصاد العراقي، مجلة الادارة والاقتصاد، م5، ع17، كربلاء، العراق، 2016.
- 7- مريم زغاشو ومحمد دهان، دور سياسة الانفاق العام في تفعيل التنوع الاقتصادي - اقتصاد دولة الامارات العربية نموذجا، مجلة العلوم الانسانية المجلد أ، ع 48، الجزائر، قسنطينة 2، 2017.
- 8- ممدوح عوض الخطيب، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، الكويت، المجلد 18، العدد 2، 2011.
- 9- ممدوح عوض الخطيب، التنوع و النمو في الاقتصادي السعودي، قسم الاقتصاد - كلية إدارة الاعمال جامعة الملك سعود، المؤتمر الاول لكليات إدارة الاعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، 2014.
- 10- ياسين بوخزنه وأخرون، واقع وتحديات التنوع الاقتصادي للدول المصدرة النفط دراسة حالة (الجزائر - السعودية)، رسالة ماجستير منشورة على الانترنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018.

ثانيا: المصادر باللغة الانكليزية

- 1- **Abdelkrim A. Guendouz, Saidi M. Ouassaf**, The Economic Diversification In Saudi Arabia Under The Strategic Vision 2030, Academy Of Accounting And Financial Studies Journal, Vol: 24 Issue: 5, 2020.
- 2- Akram Esanov, Diversification in Resource-Dependent Countries: Its Dynamics and Policy Issues, Revenue Watch Institute.
- 3- Alan Gelb, Economic Diversification in Resource Rich Countries, IMF, 2010.
- 4- Eric Justinian Lugeiyamu, Is Export Diversification a Key Force to Africa's Economic Growth? Jonkoping University, International Business School, Sweden, 2016.
- 5- Florian Kaulich, Diversification Vs. Specialization As Alternative Strategies For Economic Development: Can We Settle A Debate By Looking At The Empirical Evidence? , Vienna University of Economics and Business (WU Wien), UNIDO, Vienna, 2012.
- 6- Heiko Hesse, Export Diversification And Economic Growth, The International Bank For Reconstruction And Development / The World Bank On Behalf Of The Commission On Growth And Development, 2008.
- 7- Mohamed Nasser Hamidato, Economic Diversification in Algeria, Global Journal of Economic and Business, Vol. 2, No.2, April 2017.
- 8- Hivdt M, Economic Diversification in GCC Countries, Past Records and Future Trends, NO27, Kuwait Program on Development, Governance and Globalization In Gulf States, 2013.
- 9- PADIMA Project, ECONOMIC DIVERSIFICATION Final Report and Policy Recommendations, 2012.

10-Reagan Hales, the Importance of a Diversified Economy, 2016, <https://www.amarilloedc.com>.

11- UNFCCC Sites and Platforms, Nairobi Work Programme 12th Focal Point Forum on Economic Diversification and Adaptation (2018), <https://unfccc.int>.

12- World Bank Group, Aid for Trade at a Glance 2019: Economic Diversification and Empowerment, 2019.